اسم المقال: الامن المائي في العراق دراسة في التحديات والممكنات
اسم الكاتب: أ.م.د. مصطفى فاروق مجيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1573
تاريخ الاسترداد: 2025/05/07 13:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
المدرس محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	اشكالية العلاقة بين الوكالات الدولية المتخصصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة أ.د أسامة مرتضى باقر .م.م. سيف حمزة لفته	15 _1
2	السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل المتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط (الأولويات، والرهانات، والتحديات) م. د امنة علي سعيد د. فراس عباس هاشم	30_16
3	إشكال تداعيات الارهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد العام 2003 أ.م.د. حمد جاسم محمد الخزرجى المدرس: سعد محمد حسن الكندي أ.م. علي مراد كاظم النصراوي	49_31
4	العلاقة بين روسيا واليمين الأوربي الشعبوي المتطرف: الدوافع والتوظيف السياسي خضير عباس حسين الدهلكي أ. د عماد صلاح الشيخ داود	66_50
5	الأطراف المصغرة في العلاقات الدولية ومستقبل تعددية الأطراف في النظام الدوليّ(تحليلٌ مقارنٌ بين النظريتين الليبرالية والواقعية الجديدة) الدكتور سومر منير صالح	96 _67
6	الاتجاهات الاستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد العام 2017 م. د. عباس فاضل علوان	117_97
7	عمالة الاطفال في العراق بعد العام 2003 ... الواقع والحلول م. د. عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي	149_ 118
8	ملامح توظيف الفضاء السيبراني في عالمنا المعاصر (الحرب الروسية – الأوكرانية انموذجا) أد. علي حسين حميد أنغام عادل حبيب	172_150
9	السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية (2012 – 2017) أ. م. د. عمر عبد الله عفتان	196 _173
10	الأهمية الاستراتيجية لمجموعة (بريكس) في مدرك الدول الساعية للانضمام م.م. فاطمة محمد رضا	213_197
11	دور مرتكزات الاقتصاد الافغاني في علاقاته الدولية ا.م.د. فايق حسن جاسم	226 _214
12	توظيف القوة الذكية في الاستراتيجية التُركية تجاه المنطقة العربية بعد عام2011 أ.م.د. مروان سالم علي	257_227

13	**الامن المـائـي فـي العـراق دراسـة فـي التحديات والممكنات** **أ.م.د مصطفى فاروق مجيد**	**283 _ 258**
14	**العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط في السياسة الدولية: إيران إنموذجاً** **م.م . منى حبيب احمد محمد العبيدي**	**310 _ 284**
15	**تحديات السياسات الاقتصادية الاوربية المشتركة في ظل النظام الدولي الجديد** **أ.م.د نسرين رياض شنشول**	**337 _ 311**
16	**قوة الفضاء السيبراني : ساحة صراع جديدة بين القوى الدولية و الاقليمية في القرن الحادي والعشرين** **م.د هديل حربي ذاري**	**367_338**
17	**ظاهرة الفساد السياسي في دولة غانا وانعكاسه على التنمية البشرية المستدامة** **م.م هند جمعه علي أ.م.د استبرق فاضل شعير**	**392 _ 368**
18	**ظاهرة الإرهاب والتطرف وانعكاساتها على السلم والاستقرار الدولي** **أ.م.د. وفاء ياسين نجم**	**418_393**
19	**الوعي الطبقي في الفكر السياسي الماركسي الحديث (نماذج مختارة)** **م. وليد مساهر حمد أ.م.د عبير سهام مهدي**	**484 _ 419**

الامن المـائـي فـي العـراق دراسـة فـي التحديات والممكنات[▽]

Water security in Iraq A study of challenges and possibilities

أ.م.د مصطفى فاروق مجيد*

Assistant Professor Dr. Mustafa Faroo Majeed

- **الملخص:**

يعد ملف المياه في العراق من اكثر الملفات حساسية ، نظرا للتراجع الملحوظ بكميات الواردات المائية واستمرار الهدر بما متوفر من موارد مائية ، جراء ضعف الادارة المتكاملة لملف المياه، وغياب الوعي المائي وتجنب الهدر، فما يشهده العراق من ازمة مياه لا تعود الى حالة النقص وحدها ، بل نتيجة ضعف بالادارة الرشيدة والكفؤة ، فضلا عن الخلل بالسياسات المائية، مما جعل العراق عاجز عن تجاوز النقص والشحة الحاصلة ، فحالة عدم الاستقرار السياسي ، والانقسامات وعدم الاتفاق حول فلسفة السياسات العامة في العراق فضلا عن دور التغيرات المناخية وقلة سقوط الامطار وضعف ترشيد المياه.

الكلمات المفتاحية : خطر الفيضانات – استصلاح الاراضي – الميزان المائي – التغير المناخي.

Abstract:

The water file in Iraq is considered the most sensitive file، due to the decline in water. Water does not return to a state of shortage، but rather as a result of weakness in rational and efficient administration، as well as the imbalance in water policies، which made Iraq unable to overcome the shortage and scarcity that occurred، so the state of political instability، divisions and agreement of a general philosophy In Iraq، something that prevented Donat as well as the role of climate and lack of rainfall، and poor water rationalization.

Key words: Flood risk – land independence – water balance – climate change.

▽ تاريخ التقديم : 2023/2/18 تاريخ القبول: 2023/3/2 تاريخ النشر: 2023/3/31

* جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية dr.mustafa@nahrainuniv.edu.iq

المقدمة

اخذ تراجع كميات المياه عالميا يشكل هاجس لدى المجتمع الدولي ، ودق ناقوس الخطر بأزمة عالمية متصاعدة تواجه الانسانية، بسبب التغيير المناخي ، لكن ازمة المياه تتباين ما بين دولة واخرى تبعا لحجم الواردات المائية لكل دولة ، وكذلك قدرة الدولة في اتباع سياسات مائية ناجحة تقلل من حجم الهدر بكميات المياه المتاحة.

في العراق تعد المياه من اهم الموارد الطبيعية ، وتمثل العمود الفقري للحياة الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية ، وتتحكم في التوزيع السكاني اذ يرتكز معظمه على جانبي نهري دجلة والفرات وروافدهم وفروعهم ، كما يمارس اغلب النشاط الاقتصادي والزراعي على ضفاف تلك الانهر ، لكن اعتماد الثروة المائية العراقية في معظمها على حجم المياه المتدفقة من دول الجوار (تركيا ، ايران ، سوريا) يجعل من الواردات المائية احد اهم مرتكزات الامن المائي والغذائي ، فقد واجه العراق تحديات كبيرة بسبب المياه وتناقص كمياتها خلال العقود الاخيرة ، والتي تقف ورائها اسباب عدة ، تنوعت ما بين طبيعية تتعلق بالتغيير المناخي وارتفاع درجات الحرارة وقلة الامطار، وهناك اسباب بشرية تتعلق بضعف السياسات المائية الرشيدة ، وسوء الادارة لملف المياه ، وفضلا عن غياب الوعي في استخدام المياه والهدر المتواصل من قبل المواطنين لتلك الثروة ،يضاف الى ذلك تاثر العراق بالسياسات المائية لدول المنبع(تركيا وايران او دولة الممر(سوريا) ، مما زاد من مخاطر الامن المائي والغذائي في العراق ونموه الاقتصادي .

اهمية البحث :

تنطلق اهمية دراسة البحث الحالي من حقيقة اخذت تتعاظم يوما بعد يوم تتمثل في كون تامين الموارد المائية النظيفة والصالحة للاستهلاك البشري اصبح ضرورة أساسية ملحة لضمان تطور وازدهار الدول ، سيما بعد ان اقرت ضمن الهدف السادس من اهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وفق رؤية العام2030 ، والعراق واحد من الدول المعنية بتنفيذ تلك الرؤية يواجه تحديات كبيرة في مجال الحفاظ على امنه المائي ، مما يستدعي حث الخطى في مجال البحث الاكاديمي لرفد الجهد الحكومي ببحوث ودراسة تعين السياسات الحكومية في مجال الحفاظ على الامن المائي وفق الرؤية الاممية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة .

هدف البحث:

يهدف البحث التعرف على اهمية الامن المائي للعراق عبر تسليط الضوء على مخاطر تراجع الواردات المائية والاستهلاك الزائد عن الحاجة للمتوفر منها على الامن المائي للعراق وما هي التحديات التي تواجه رسم السياسات المائية في العراق والممكنات المتاحة للحد من تعاظم تلك التحديات على الامن المائي في العراق.

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث الحالي في القدرة على توفير الثروة المائية والحفاظ عليها من النضوب بات يشكل مسألة امن وطني للعراق بعد ان اخذ يؤثر على امنه المائي نتيجة لجملة التحديات بعضها يرتبط بضغوطات خارجية مفروضة على صناع القرار، وبعضها الاخر يعود الى خلل بالسياسات المائية وتقاعس الجهات المعنية في ادارة الملف المائي في العراق ، وهو ما يثير تساؤلات جوهرية:

- ماهي اهم التحديات التي تواجهه الامن المائي في العراق.
- هل السياسات الحكومية المائية كفيلة بالمحافظة على الامن المائي في العراق.
- ماهي اهم الحلول والممكنات لمعالجة نقص الواردات المائية في العراق.

فرضية البحث:

معالجة مشكلة البحث الحالي تنطلق من فرضيه مفادها ان حماية الامن المائي للعراق يرتبط بمدى ادراك صناع القرار حقيقة المشكلة وابعادها وحوكمة الموارد المائية والادارة الرشيدة لمعالجة النقص الحاصل بالواردات المائية.

الاطار المنهجي للبحث :

لغرض اثبات صحة الفرضية والاجابة عن اشكالية البحث ، فقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي النظمي، والمنهج الوصفي، فضلا عن اعتماد المقاربات التاريخية لدراسة الخلفية التاريخية لمشكلة الامن المائي في العراق كذلك، المقاربة القانونية لدراسة التشريعات والقوانين والتشريعات المحلية والدولية ذات العلاقة بموضوع الامن المائي في العراق.

اولا: البناء المفاهيمي : الامن المائي – السياسات المائية .

1 الامن المائي:

أ- اهمية دراسة الامن المائي :

تأتي اهمية دراسة الامن المائي من اهمية الماء كعنصر اساسي يمس ويؤثر في كل مجالات ومناحي الحياة ، فلا يمكن أن تستغني الكائنات الحية عنه لفترةٍ طويلة، وعلى الرغم من كون المياه تُغطّي سبعة أعشار الأرض ، ولكن 98% من المياه مالحة غير صالحة للاستهلاك البشري ، ويبقي2% مياه عذبةً منها1،7% متجمدة في الأقطاب أو على بعد عميق من سطح الأرض ولا يمكن للإنسان استغلاله، ولايبقى من المياه العذبة الصالحة للاستخدام سوى 3،0% من المجموع الكلي وفقا لتقرير البنك الدولي الصادر في العام 1993 يتحقق الاكتفاء الذاتي من المياه او ما يعرف بحد الامان المائي عندما يكون نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة 1000 م3من المصادر المتجددة[1].

واجهت البشرية مع بدايات القرن الحادي والعشرون مخاطر ندرة المياه العذبة والتراجع الواضح في كميات المياه الصالحة للشرب نتيجة لأسباب عده بعضها طبيعية ، واخرى من صنيعة الانسان نفسه ، ومن اخطرها ادخال المياه الصالحة للاستهلاك البشري في الصراعات والحروب بين الدول حتى بات مصطلح حرب المياه ومصطلح الامن المائي من المصطلحات المتداولة في فروع واقسام العلوم السياسية ، لكن ما يهم في البحث الحالي مصطلح الأمن المائي كونه يرتبط بمصطلحات اخرى كالأمن الاجتماعي والاقتصادي والغذائي والبيئي والصحي...الخ، وبمجموعها تشكل منظومة الامن الوطني[2].

ورغم ارتباط ندرة المياه الصالحة للاستهلاك البشري بالأمن الوطني للدولة لكن اتساع حجم الظاهرة عالميا جعل منها ايضا ازمة انسانية ، بعد تزايد حجم التهديدات البيئية من تغييرات مناخية، والاحتباس

---

1 – حد الأمان المائي : هو متوسط نصيب الفرد سنويا من الموارد المائية المتجددة والعذبة، في الاستخدامات الإنتاجية مثل، الزارعة والصناعة والاستهلاك المنزلي للمزيد ينظر البنك الدولي ، التنمية والبيئة ،تقرير عن التنمية فى العالم لعام 1992, العدد 2661 ، البنك الدولي ، واشنطن دى سى ، 1993،ص6, وكذلك ينظر د .عبد المنعم المشاط ، الأمن القومى المصرى ععقب ثورة ، 30 يونيو، مجلة السياسة الدولية ، العدد269 , 2018

2- منظومة الامن الوطني هي عبارة عن سلسلة مترابطة من مجالات الامن المتعدده , فتحقيق الامن الوطني يعتمد على تحقيق الأمن الاقتصادي، الذي بدوره يقوم على الأمن الغذائي، والاخير يعتمد على تأمين المزيد من الحاجات الغذائية المرتبطة بتوفير كميات كافية من المياه، وليس هناك شك في علاقة عضوية بين الامن المائي والاستقلال الاقتصادي والسياسي , ينظر : منذر خدام ، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001 ، ص21

الحراري، والفيضانات، والتلوث، كما يعد الأمن المائي احد الابعاد الرئيسية للأمن البيئي ومقوم رئيسي للحفاظ على سلامة البيئة على اعتبار أن البيئة مقوّم من مقوّمات الأمن الإنساني المبني على ثلاثية: الصحة، المياه، البيئة.

ب-تعريف الامن المائي:

يمثل الامن المائي احد مقومات الامن الوطني بصورة خاصة والامن الانساني بصورة عامة ، ونظر للحاجة المتزايدة لدراسة ظاهرة ندرة المياه وانعكاساتها السلبية على الامن المائي اخذت العديد من الدول تشجع مؤسساتها البحثية على زيادة الاهتمام بدراسة الامن المائي فضلا عن المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الدولية التي تعنى بالأمن المائي ومنها المنتدى الدولي الثاني للمياه في العام 2000، والذي خرج بتعريف للأمن المائي بانه :(امكانية حصول اي فرد على ما يكفيه من مياه بتكلفة يستطيع تحملها ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة)[1]، والذي يعني المحافظة على ما متوفر من الموارد المائية العذبة الصالحة للاستهلاك البشري ، واعتماد اساليب وطرق حديثة تحقق استخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها وترشيد استخدامها ، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر المياه الصالحة. كما يعرف الأمن المائي ايضا أنه (تحقيق الاكتفاء الذاتي من المياه بصفة مستدامة وفق المعدلات المتعارف عليها)[2]، وهناك من نظر إلى مفهوم الأمن المائي على أنه: (وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، حيث يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها)[3] ويعرف ايضا: (الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان، أي أنه يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كما ونوعا، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير)[4].

1- Michael Hammond the Grand Ethiopian Renaissance Dam and the blue Nile : Implications for transboundary water governance, Global Water Forum, University of Exeter, United Kingdom, February 2013.

2- زين الدين عبد المقصود غنيمي، الطاقة البديلة ومنظومة الأمن القومي لدولة الكويت ودول الخليج العربية:دراسة تحليلية تقويمية:مركز البحوث والدراسات الكويتية, الكويت،2008 ، ص45.

3- منذر خدام ، الأمن المائي العربي, مصدر سبق ذكرة ، ص19.

4- مشكان محمد العور، "صناعة الأمن المائي...وجهة نظر"، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة الأمن المائي، دبي، 2008/02/14 ، الإمارات العربية المتحدة: مركز البحوث والدراسات بأكاديمية شرطة دبي،2008، ص212.

ومن التعاريف الاخرى للأمن المائي انه (تحقيق التوازن كما ونوعا زمانا ومكانا، بين الموارد المائية المتاحة والاحتياجات المائية المختلفة في الحاضر والمستقبل)[1]. وهو ما يعني أن حالة الأمن المائي لأي دولة من الدول، وفي أي مدة زمنية معينة، هو دالة في الميزان المائي لهذه الدولة وانعكاس مباشر لها[2].

2-السياسة المائية:

تفاقمت في العقود الاخيرة ازمة المياه واخذت انعكاساتها الخطيرة على الامن المائي في ابعاده المختلفة وما تحمله من تهديد للجنس البشري ، زيادة في رواج مصطلح السياسية المائية سيما بين الاوساط العلمية والاكاديمية المعنية بدراسة الامن المائي ، كما اصبحت محط اهتمام كثير من الحقول والدراسات المعرفية ومنها السياسات العامة باعتبارها واحدة من الحقول المعرفية المعنية بدراسة ازمة المياه وابعادها، وتشكل جوهر اهتمام صناع السياسات العامة بوصفها الاطار الشامل الذي يضم سياسات فرعية ، ومنها السياسات المائية.

يتصف مفهوم السياسة المائية بالتعقيد والتنوع شانها شان الكثير من المفاهيم الحديثة ، الان ذلك لم يحل دون ايجاد المختصين تعاريف للسياسة المائية منها: (التحليل المنهجي للصراع والتعاون بين الدول فيما بينها حول الموارد المائية الدولية)[3]، وهي ايضا (الاطار الذي يتم عبره ادارة الموارد المائية المتاحة

---

1 – منذر خدام ، الأمن المائي العربي, المصدر السابق,ص 7.

2– الميزان المائي هو توازن حجم التدفق الوارد والخارج من المياه لكل وحدة مساحة أو حجم أو وحدة زمنية مع حساب التغيّرات الصافية في التخزين, ويأتي الميزان المائي في ثلاث صور أو ثلاث حالات هي كالآتي:

- حالة التوازن المائي: حينما يتعادل الطلب على المياه مع حجم المعروض منها.
- حالة الفائض المائي: حينما يكون حجم الموارد أكبر من حجم الاحتياجات.
- حالة العجز المائي: حينما يكون حجم الموارد أقل من الحجم المطلوب لتلبية الاحتياجات اللازمة، فتحصل عندئذٍ ما تسمى بالأزمة المائية.

ينظر بوابة الامم المتحدة متاح في شبكة المعلومات الدولية على الرابط:

http://www.unescwa.org.

وكذلك ينظر: هشام بن حميد , ضرورة حوكمة المياه الزراعية لتحقيق الامن الغذائي , المؤتمر الدولي الثامن لمصادر المياه , اسطنبول .تشرين الاول 2015,ص4.

3 – نقلا عن محمد عيد كليس وابراهيم محمد ادم , السياسة المائية الاثيوبية واثرها على دولتي السودان ومصر : دراسة حالة سد النهضة , مجلة دراسات افريقية , المجلد 3, العدد 7, 2019 , الجزائر ,ص193.

واستنباط مجموعة من القواعد والاجراءات المنظمة لتلك الموارد على المستويين الداخلي والخارجي)[1] ، وتعرف كذلك (تخصيص رسمي للقيم لكيفية استخدام المياه في المجتمع) ، وايضا عرفت (مجموعة من التدابير الفنية والقانونية والمؤسسية التي توجه الانشطة الوطنية فيما يتعلق بكمية المياه ونوعيتها واستخدامها)[2]، وتعرف في معجم الموارد المائية المشتركة انها(مجموعة من التدابير الفنية والقانونية والمؤسسية التي توجه الانشطة الوطنية فيما يتعلق بكمية الموارد المائية ونوعيتها واستخدامها)[3].

يتضح في سياق ما سبق ان السياسية المائية هي عملية متكاملة تحتوي على سلسلة من الخطوات والاجراءات من اجل الحفاظ على الموارد المائية وضمان توفرها وصولا الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المياه كأحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق الامن المائي.

ثانيا/ الامن المائي وانعكاساته على تطور السياسات المائية في العراق:

تباينت السياسات المائية في العراق من مرحلة الى اخرى وعكست تلك السياسات توجهات النخبة الحاكمة واهتمامات الحكومات المتعاقبة نحو بناء مشاريع مائية كبيرة وصغيرة حسب الامكانيات المتاحة والحاجة الفعلية في حينها ، هذا من جانب ، كما عكست تلك السياسات التأثيرات السلبية لكميات المياه المتاحة على الامن المائي في حال الزيادة والنقصان ، ففي بعض المراحل تركزت السياسة المائية على درء اخطار الفيضانات وفي مراحل اخرى تركزت على توفير المياه في اوقات الشحة ، ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها السياسات المائية في العراق على النحو الاتي:

1_السياسات المائية قبل العام 2003:

السياسات المائية كجزء من السياسات العامة تمر بمراحل عدة تبدا من مرحلة جمع المعلومات الى مرحلة وضع الخطط وفق ما هو متوفر من معلومات ثم تنتقل الى مرحلة التنفيذ للخطط الموضوعة ، ثم تاتي مرحلة مراقبة مخرجات ما منفذ من خطط وانعكاساتها او ما يعرف بالتغذية الراجعة ، وفي العراق

1 - Ammar H. Kamel and Ahmed S. Mohammed, Determination Of Water Harvesting Regions In Iraqi Western Desert Using Gis System, Iraqi Journal of Desert Studies Vol-2, No.2, AL-Anbar of University, 2010, p34

2 – نقلا عن محمد عيد كليس وابراهيم محمد ادم , المصدر السابق , ص194.

3- GLOSSARY OF SHARED WATER RESOURCES, United Nations Economic and social commission for western Asia,p.155.

كان من المفترض على صناع السياسات المائية وضع الخطط وتنفيذها بما يتفق وما متوفر من معلومات عن حجم الواردات المائية ، ويمكن تقسيم مراحل السياسات المائية قبل العام 2003 الى[1]:

أ. مرحلة مواجهة خطر الفيضانات واستصلاح الاراضي الزراعية :

تركزت السياسات المائية على بناء المشاريع المائية لغرض مواجهة خطر الفيضانات وتخزين الفائض منها للاستفادة في مواسم شحة الامطار ، واقامة بنى تحتية لتوفير كميات كافية من المياه للمشاريع الزراعية ، وقد حاولت السياسات المائية منذ انشاء مجلس الاعمار في العهد الملكي التركيز على جانب عرض المياه ، اذ هدفت هذه السياسة في حينها الى توفير المياه لنحو(12) مليون دونم من الاراضي الزراعية ، واقيمت في تلك المرحلة العديد من المشاريع المائية منها سدة الكوت على نهر دجلة في العام 1939 ، وسد الرمادي وبحيرة الحبانية على نهر الفرات في العام 1951، وسد الثرثار على نهر دجلة في العام 1956، وسد دوكان نهر دجلة في العام 1959، وسد دربندخان على نهر دجلة في العام 1961، و ايضا على نهر دجلة سد دبس في العام 1965 وسد الابيلة على نهر الفرات في العام 1973، وسد الاغري ايضا على نهر الفرات في العام 1974،وكذلك سد الحسينية وسد سري على نهر الفرات في العام 1976.

ب. مرحلة تامين المياه لمواجهة النقص في الواردات المائية:

بفعل العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر على كمية المياه يعد توظيف واعتماد البدائل لزيادة الموارد المائية للدول التي تعاني من عجز في مواردها المائية السطحية جزءا لا يتجزأ من أمنها المائي، وفي العراق تركزت السياسة المائية في هذه المرحلة على تنظيم وتحويل تصاريف المياه لضمان تامين الاحتياجات المختلفة وتجنب الازمات المائية[2] ، مثل تزايد مواسم نقص المياه واتساع مساحات الاراضي المالحة ، نتيجة للتغيرات المناخية وسياسات الدول المتشاطئة مع العراق[3]، واقيمت في هذه المرحلة

---

[1] تقرير الموارد المائية لسنة 2018، مديرية الإحصاء الزراعي، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، 2018، ص7.

2- تعرف الازمة المائية بانها خلل في التوازن بين الموارد المائية المتجددة والمتاحة والطلب المتزايد عليها فتحدث الازمة عندما تكون كميات المياه المتوفرة لا تسد الطلب المتزايد فيحدث العجز المائي ويخلق فجوة تعرف بالفجوة المائية , للمزيد ينظر محمد بدوي حسين واخرون, ازمة المياه وعلاقتها بتحقيق التنمية الزراعية في العراق , مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية ,مجلد 25,العدد 114 ,كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة بغداد ,2019,ص310.

3 – محمد صبري ابراهيم , السياسة المائية في العراق ونعكاساتها على التنمية المستدامة بعد العام 2003, اطروحة دكتوراه , جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ,ص4.

العديد من المشاريع المائية منها سد الرطبة على نهر الفرات وسد حمرين على نهر دجلة في العام 1981، وسد الرحالية وام الطرقات على نهر الفرات في العام 1982 ، وسد الفلوجة في العام 1985 ، اما في العام 1986 فقد اقيمت عدة مشاريع مائية على نهر الفرات وهي : سد حديثه وسد العباسية وسد الكوفة ، وفي نفس العام اقيمه سد الموصل على نهر دجلة اما نهر دجلة ، وفي العام 1988 اقيمه سد ادهوك على نهر دجلة ، وفي العام 1992 انجز مشروع النهر الثالث والذي يمر مابين نهري دجلة والفرات لمعالجة مشكلة زيادة ملوحة الاراضي الزراعية ، كما اقيم سد العظيم على نهر دجلة في العام 1999.

2_ أهداف السياسات المائية بعد العام 2003 [1]:

هدفت السياسات المائية في سبيل الحفاظ على الامن المائي في هذه المرحلة الى وضع الخطط الاستثمارية للموارد المائية السطحية والجوفية وتنمية استخدامها، فضلا عن ذلك العمل على صيانة وتشغيل مشاريع الموارد المائية وتقويم السدود ، وفي الوقت نفسة تنسيق خطط الوزارة بما ينسجم مع التنمية الشاملة للقطاعات كافة، مع وضع خطط خاصة بدرء مخاطر الفيضانات سيما في موسم الامطار، ورغم الامكانيات المتواضعة انشئت العديد من السدود الصغيرة خلال العقدين الاخيرين مثل سدة حسب في العام 2005، وسد شيرين في كركوك في العام 2008 ، وكذلك سدة عكرة 4 في الانبار في العام 2012.

بيد ان تلك السياسات الداخلية رغم الجهود المبذولة بقيت عاجزة عن تامين الكميات المائية الكافية لحماية الامن المائي للعراق ، بسبب ارتباطه بمتغيرات خارجية ، منها طبيعة السياسات المائية الداخلية لدول الجوار الاقليمي سيما السياسات التركية في مجال التنمية المائية ، التي لم تراعي مبدا حق تقاسم المياه بين الدول المتشاطئة ، الامر الذي دفع صناع القرار في العراق الى اعتماد عدة خطوات تأخذ بنظر الاعتبار بنود القانون الدولي، وعلاقات حسن الجوار والمصالح والحقوق التاريخية بين العراق وجيرانة وقد تمثلت بالاتي[2]:

---

[1] – سعد جاسم محمد , الامن المائي العراقي بين مفاهيم السياسة المائية وادارة العلاقات الاقتصادية الخارجية, مجلة كلية المامون ,العدد 32 , لعام 2018, ص102.

2 – اقر القانون الدولي مجموعة من الحقوق والالتزامات على الدول تم اعتمادها بخصوص تقاسم المياه حتى في حالة عدم وجود أي اتفاق خطي أو تعهد مكتوب بين دول الحوض المائي منها:

- اعتماد سياسة تفاوضية مع التأكيد على ان حوضي دجلة والفرات منفصلين وهذا ما يؤكده الواقع الجغرافي فلكل نهر مساره وحوضه ومنطقته.
- وضع قسمة عادلة ومنصفة لمياه النهرين وبما يضمن حقوق الدول المتشاطئة عبر اتفاق ثلاثي يحدد حصص تلك الدول.
- التمسك بمبادئ الحقوق المكتسبة لكل بلد ويرتكز العراق على احتياجات المشروعات المقامة وان يوزع فائض المياه على المشاريع قيد الانشاء او المخطط لها.
- التاكيد على ان نهري دجلة والفرات نهران دوليان يخضعان لقواعد ومبادئ القانون الدولي وان اي اخلال بذلك يعد انتهاك للقانون الدولي.

ثالثا: تحديات الامن المائي العراقي

تمثل تناقص كميات المياه الصالحة للاستخدام البشري احدى ابرز المشكلات التي تواجه الامن المائي في العراق ، وعلى الرغم من جذورها التاريخية التي ترجع الى مرحلة الثمانيانات الا انها تعاظمت خلال العشرين سنة الاولى من الالفية الثالثة ، بعد زيادة عدد السكان وتزايد استخدام المياه، فضلا عن المشكلات الطبيعية وسوء الادارة ، بالاضافة الى سياسات دول الجوار التي اثرت وبشكل كبير على حجم

- لا يجوز لدولة المنبع حرمان دول المجرى والمصب من الافادة من مياه النهر الدولي.

- لا يجوز لدول المنبع القيام باي اعمال هندسية أو مائية يترتب عليها التاثير في منسوب مياه النهر الدولي.

- أن أي عمل يرمي إلى تغيير الظروف الطبيعية للنهر سواء تحويل مجراه بصورة جزئية أو كلية أو اقامة أي انشاء هندسي فان ذلك يجب أن يخضع للاتفاق المشترك لدول حوض النهر.

- إن الجزء من النهر الدولي الواقع في اقليم دولة من دول حوضه الجغرافي لا يخضع بصورة مطلقة لسيادة تلك الدولة.

- لا يجوز لدولة المنبع أن تقوم باي عمل من شانه تغيير المعالم الطبيعية للنهر الدولي.

ولقد حرص معهد القانون الدولي في القرار الذي اصدره في دورة انعقاده في سالبربورغ عام ١٩٦١ ،والذي يتضمن بعض المبادئ الاساسية في تنظيم الحقوق والواجبات التي يجب ان تحترمها الدول التي يمر في اراضيها نهر دولي، ومن اهم هذه المبادئ : ١- الانتفاع من مياه النهر .٢- العدالة في توزيع المياه .٣- التشاور عند اقامة مشروع على النهر .٤- التعويض عن الضرر , للمزيد ينظر: د.احمد جاسم ابراهيم الشمري, سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوارالاقليمي العربي (سورية- العراق), مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية, العدد 10, المجلد 2, 2020,ص35-ص38.

المياه وجودتها وتركت آثار سلبية في المجتمع العراقي[1]، لذا يواجه الامن المائي في العراق وفقاً لمعهد ميديترينيان للدراسات الإقليمية(MIRS) خطر تناقص الموارد المائية ، نتيجة لأسباب عدة بعضها طبيعية واخرى بشريه ومنها داخلية واخرى خارجية ، إذ كانت تصريفات المياه الداخلة عن طريق نهر الفرات من تركيا وسوريا عام 1933 تبلغ 30 مليار متر مكعب، لتتراجع إلى 9.5 مليار متر مكعب في عام 2021، أما نهر دجلة فقد كانت تصريفاته 20.5 مليار متر كعب، وأصبحت عام 2021 نحو 9.7 مليار متر مكعب[2].

وهناك جملة من التحديات تواجه الامن المائي في العراق يمكن تحديدها :

1- التحديات الطبيعية:-

أ. **التغير المناخي وتداعياته:** يشكل التغيير المناخي واحد من التحديات الكبيرة المؤثرة في الامن المائي للعراق نتيجة موقعه الجغرافي ضمن منطقة ذات المناخ القاري وشبه القاري المتأثر بمناخ البحر المتوسط ، الذي يتصف باتساع المدى الحراري اليومي السنوي ، بسبب انعدام المسطحات المائية الواسعة التي تقلل من برودة الشتاء وتزيد من حرارة الصيف ، وبناء على ذلك فان العراق من اكثر البلدان تضررا من ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي الذي اصبحت لها تداعيات

---

1 – فقد أفادت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في عام 2019، أن (21،314) عراقيا أجبروا على الهجرة، بسبب نقص مياه الشرب في المحافظات الجنوبية والوسطى من العراق، فضلا عن ذلك، حذر الرئيس العراقي برهم صالح من أنَ العراق قد يواجه عجزًا سنويًا قدره (10.8) مليار متر مكعب بحلول عام 2035، ينظر سيد حامد حسيني , تحديات الامن المائي في العراق , مركز الأبحاث العلمية والدراسات الإستراتيجية في الشرق الأوسط ,متاح في شبكة المعلومات الدولية على الرابط:

https://www.cmess.ir/Page/View/2022-01-10/4965.

2- وفقا لتقرير مؤسسة جاتام هاوس Chatham House بعنوان "لا تحل مشكلة المياه في العراق باستخدام سياسة قديمة" ان العراق كان يتمتع بوضع مائي جيد لغاية سنة (1970) بسبب وجود نهري دجلة والفرات ولكن بعد ذلك فقد البلد حوالي (40٪) من مياهه , ويعود سبب ذلك جزئيا الى سياسات الدول المجاورة (خاصة تركيا) تجاه العراق. إضافة الى ذلك اثر ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض نسب سقوط الامطار على مخزونات العراق المائية، حيث يتبخر حوالي (8) مليار متر مكعب من المياه من الخزانات العراقية , ينظر: بهروز جعفر , ازمة نقص المياه في العراق : مخاطرها , مظاهرها واليات التعامل معها , مقال منشور في موقع شفق متاح في شبكة الملعومات الدولية (الانترنيت) على الرابط :

https://shafaq.com.

وكذلك ينظر عادل الجبوري , أزمة المياه في العراق وإسقاطات الأمن والسياسة والاقتصاد, مقال منشور في موقع الميادين , متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):على الرابط:

https://www.almayadeen.net.

اثرت بشكل كبير على ايرادات العراق المائية ، فبسبب ارتفاع درجات الحرارة واتساع دائرة سقوط اشعة الشمس ، حيث ارتفعت درجة الحرارة في الأونة الاخيرة بمعدلات عالية مما ادت الى ارتفاع معدلات التبخر وقيم الضائعات المائية من سطح التربة ، بالإضافة الى ذلك فان ارتفاع درجات الحرارة والتغير المناخي كان سبب في ظاهرة الجفاف وقلة سقوط الامطار وبالتالي ادى الى تدني واضح في الايرادات المائية لنهري دجلة والفرات التي تعد الامطار المغذي الرئيسي لهما[1].

ب. **تلوث المياه وتراجع نقاوتها:** يعرف تلوث المياه بانه مجموع التغيرات التي تطرأ على الخصائص (الفيزيائية ، الكيميائية أو البيولوجية) للماء ومن مظاهرها التغيرات في لون ورائحة وطعم الماء ، ومن أهم مسببات التلوث النفايات المستهلكة للأوكسجين الناتجة من مخلفات المحاصيل الزراعية والمياه العادمة[2]. وتعد مشكلة تلوث المياه ابرز التحديات الطبيعية التي تواجه العراق ، فالأنهار من اكثر عناصر البيئة تضررا من جراء التلوث سيما وان التطور التكنولوجي والصناعي وانتشار المدن وزيادة حجم العمران بشكل كبير وزيادة اعداد السكان ، كلها ساهمت وبشكل كبير في زيادة الملوثات الطبيعية بأنواعها الصلبة والسائلة والغازية ، مما شكلت تهديد حقيقي لحياة الانسان والمجتمع كون المياه من ابرز الحاجات الاساسية لبقاء الانسان ، كما تراجع معدلات حجم ايرادات المياه الداخلة للأراضي العراقية قد فاقم مشكلة التلوث ، لان قلة تدفق النهري يجعل الانهار عاجزة عن تنقية المياه، فضلا عن ذلك اصبح مجرى الانهار محط للمياه الثقلية ورمي المبازل للأراضي الزراعية مما سبب في زيادة نسبة الملوحة في التربة ، كل ذلك ادى الى اختلال التوازن الطبيعي للماء وبالتالي يضر بصحة الانسان وسائر الكائنات الحية الاخرى[3].

ج. **اتساع مساحات الاراضي الصحراوية:** يعد العراق من اكثر البلدان تعرضا لظاهرة التصحر كونه يقع ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة ، على الرغم من وجود نهري دجلة والفرات لكن وتيرة هذه الظاهرة اخذت بالتسارع نتيجة لأسباب عده منها : قلة تصريفها بعد تقليل

---

1 – رفاه مهنى محمد, اثر الموازنات المناخية في تحديد الاحتياجات المائية لنماذج بعض المحاصيل في محافظة المثنى , مجلة الاستاذ للعلوم الاجتماعية والانسانية , المجلد 61 , العدد 1 , السنة 2022,ص199.

2 – يُنظر عبد القادر عبد الحافظ الشيخلي، الأمن البيئي، مركز البحوث والدراسات، كلية الملك فهد الأمنية، ط بلا، الرياض، 2010، ص76.

3 – General Directorate of water Resources management , water control center, Tigris River D/S Barrage , 2006 , p.78.

حصة العراق المائية ، ولكونه ايضا يقع ضمن المناطق الجافة مما سبب قلة الامطار فضلا عن وجود مشاريع لحجز او خزن المياه، وعليه فان العراق في مواجهة مع خطر حقيقي يهدد امنه المائي والغذائي مما ينذر بتداعيات خطيرة مع تهديد (54%) من الأراضي الصالحة للزراعة في العراق بارتفاع نسبة الملوحة ، سيتضرر القطاع الزراعي العراقي بشدة في المستقبل بسبب انخفاض منسوب المياه ، وعلى الرغم من أن الزراعة تمثل أقل من (5%) من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها توظف حوالي ثلث العراقيين الذين يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة[1].

2_ التحديات البشرية:

أ. التحديات الداخلية:

1) – ضعف الادارة الحكومية وغياب التخطيط[2]: يمكن القول بهذا الصدد ان الاستجابة الحكومية لازمة المياه وتدهور الاوضاع لم ترتقي الى حجم الخطر الحقيقي والسبب يرجع الى ضعف المتأصل ومحدودية خياراتها، كما لعبت المشكلات الداخلية دورا في صرف انتباه الحكومة عن وضع استراتيجية حقيقية قادرة على معالجة تلك الازمة اذ توجه انتباه الحكومة على الازمات الداخلية المتمثلة بالإرهاب والفساد والانقسامات السياسية والسلاح المنتشر خارج اطار الدولة وغيرها. لذا لم تكن ازمة المياه من ضمن اولوياتها واقصى ما كانت تفعله هو تصعيد ازمة المياه دوليا عن طريق تقديم شكوى رسمية للأمم المتحدة بعد تقليل حصة العراق من التدفق المائي بالإضافة الى ان العراق يعاني من غياب الادارة الكفؤة المتخصصة في ادارة ملف المياه وتنظيم استثمارها حيث يغلب على الادارة المائية الضعف والطابع الاداري المتحفظ ويرجع ذلك الى ضعف الامكانيات المادية ونقص الملاكات البشرية المؤهلة بالإضافة الى عدم وجود خطط تنموية لتطوير تلك المؤسسات ورفع قدرات العاملين بها لغرض زيادة الانتاج وعدم

---

[1] – يُنظر عبد القادر عبد الحافظ الشيخلي،مصدر سبق ذكره ,ص77.

[2] – تشير معطيات الى واقع ادارة الموارد المائيه في العراق بات يشكل ظاهره سلبيه في التعامل مع الموارد المائية المتاحة رغم المركزيه في ادارة شؤون المياه الا انها بحاجه الى جميع الجهود للمؤسسات الرسميه والشعبيه التي لها علاقه تأثير وتعامل مع الموارد المائيه لتنظيم ادارة الموارد المائيه ينظر : عبد الكريم حسن سلومي , التحول لطرق الري الحديثة عامل مهم لتجاوز شحة المياه , بحث منشور على موقع الحوار المتمدن , متاح في شبكة المعلومات الدولية على الرابط :

www.ahewar.org/debat/show.

اشراك المستهلكين ومؤسسات المجتمع المدني في الخطط والسياسات المائية فضلا عن عدم مواكبة التطور المؤسسي لتوسيع حجم الموارد المائية وضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة .

2)ضعف الترشيد المائي: يعاني العراق من الافراط وعدم الترشيد في النمط الاستهلاكي للموارد المائية بشتى استعمالاتها (الشرب والزراعة والصناعة) مما يؤدي الى هدر كميات كبيرة من الموارد المائية خصوصا مع انخفاض تكلفة المياه التي ادت الى الاسراف بشكل كبير للمياه في جميع المجالات المنزلية والزراعية والصيانة بالإضافة الى غياب الوعي العام لدى الفرد العراقي وعدم ادراكه لحجم المشكلة التي تمر بها البلاد حيث نرى ان الكثير من الشواهد اليومية لعملية استنزاف المياه سواء على مستوى الفرد العادي وفي استعمالاتها اليومية او المزارع حيث نرى ان حالة كسر انابيب المياه لايتم تاهيلها او اصلاحها الا بعد مرور مدة طويلة وهذه حالة من عدة حالات استنزاف او عدم استخدام الفرد المزارع لطرق الري الحديثة بسبب التكلفة الكبيرة مقابل انخفاض تكلفة الري السطحي مما يؤدي الى هدر كميات كبيرة من المياه الصالحة .

اما في المجال الصناعي فان استخداماتها كبيرة جدا بالإضافة الى كونها احد عوامل تلوث المياه لذا لابد من وضع سياسة مائية رشيدة تستعين بوسائل توعوية لغرض الحد من هذا الهدر او الاستخدام المفرط مثل (الاعلام ، القوانين الصارمة، رفع كلفة المياه وغيرها .

3) زيادة اعداد السكان: "ترتبط معدلات استهلاك المياه بزيادة اعداد السكان باعتبارهم السوق الاستهلاكي للمياه فكلما زاد عدد السكان زادت معدلات الطلب على المياه هذه المعادلة اذا اسقطت على الوضع العراقي فالعراق من ضمن الدول الفتية التي تشهد زيادة في اعداد السكان على الرغم من عدم وجود احصائية دقيقة الا حسب المؤشرات فان العراق شهد زيادة في اعداد السكان وصلت الى 5،2% بحسب تقديرات وزارة التخطيط العراقية لعام 2021 فضلا عن زيادة المناطق الحضرية الذي اسهم بشكل كبير في زيادة معدلات الطلب على المياه دون رفع كفاءة استخدامها وغياب ثقافة الترشيد".

4)مشاريع الري غير النظامية [1]: ان من اسباب التي تؤدي الى استنزاف المياه في العراق هو مشاريع الري حيث اغلب مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما تستخدم لأغراض الزراعة الاروائية وهذا ما يؤدي الى

[1] – ان تطبيق طرق الري الحديثه في العراق لازال محدود وخاصة الري بالرش والتنقيط علما ان طريقة الري بالتنقيط قد حققت نجاح ففي تجربة نفذت في جامعة البصره بأستخدام المياه المالحه بزراعة محصول الطماطه اظهرت النتائج تحقق انتاجيه عاليه بلغت (12) طن/دونم وارتفعت كفاءة الري من (30%) الى حوالي (85%) ينظر عبد الكريم حسن سلومي , مصدر سبق ذكره.

هدر كميات كبيرة بسبب "قدم مشاريع الري وقلة صيانة المشاريع الاروائية بالإضافة الى الابتعاد عن استخدام المتقن المائي المستخدم في تصميم المشاريع والدورات الزراعية مما ادى الى هدر كميات كبيرة من المياه جراء ذلك حيث طبيعة الزراعة في العراق عبارة عن ارض زراعية لها تصريف دائم قدره 1متر مكعب في الثانية مع كون الفلاح العراقي يطبق نظام (النير والنير) الذي بموجبه تقسم الاراضي الزراعية الى قسمين يتم زراعتها بالتناوب سنة بعد اخرى وهذا معناه ان متر مكعب سيخصص لنصف المساحة ، فضلا عن طبيعة الفلاح العراقي الذي يكثر من عدد الريات التي تستنزف كميات كبيرة من المياه عبر اغراق الاراضي بالمياه دون معرفة دقيقة الى حاجة الاراضي او طبيعة المحصول من الماء او غيرها من المشكلات الاخرى مثل طبيعة قنوات الري التي لازالت ترابية واستعمال نظام سقي لمدة 24ساعة مستمرة فضلا عن اعطاء كميات كبيرة من المياه على اساس تخميني دون معرفة حقيقية ووعي وهذا ما شكل عامل مؤثر في استنزاف الموارد المائية".

ب. التحديات الخارجية[1]:

يواجه الامن المائي العراقي تحديات كبيره جراء سياسات دول الجوار ، اذ يعد العراق احد اكثر دول المصب تضررا بالسياسات المائية لدول المنبع او المرور ، وتأتي معظم مصادره من المياه من خارج الحدود الدولية ، لذا فان السياسات المائية لدول الجوار وكذلك المشاريع المائية تؤثر بشكل كبير على نسبة المياه المتدفقة.

1) السياسة المائية التركية واثرها على الامن المائي للعراق:

تسببت سياسات التنمية المائية في تركيا بمشكلة حقيقية للأمن المائي العراقي ، فالتطور التكنولوجي جعل تركيا تتحكم بمصادر المياه التي تنبع من اراضيها مما اثر بدرجة كبيره على نوعية وكمية المياه الواصلة الى العراق، خاصة كميات المياه الواصلة إلى المناطق الوسطى والجنوبية من العراق فتكون أما مياه مالحة آو ملوثة آو نسبة الغرين والطمي تكون عالية، وقد استغل صانع القرار في تركيا ازمات العراق الخارجية والداخلية لأكثر من اربعة عقود مع غياب الادارة الرشيدة للموارد المائية وضعف التحرك السياسي الدبلوماسي الفعال للعراق ، كل ذلك كان السبب الحقيقي وراء ازمة المياه في العراق ، وفرضت تركيا سياسة الامر الواقع عبر انجازها لمشاريع وسدود يضع العراق امام واقع خطير من ناحية انخفاض

[1] – عبد الكريم حسن سلومي , مصدر سبق ذكره.

مناسيب المياه حيث اعتمدت تركيا في سياساتها المائية على ان نهري دجلة والفرات انهار عابره للحدود وليس نهرين دوليين ، وترفض قبول فكرة انهما يقعان ضمن مجاري المياه الدولية ، وترى بان نهري دجلة والفرات ذات مصب واحد وليس منفردين ، وان لها الحق بالتصرف في ثرواتها الوطنية.

انجاز مجموعة من السدود والخزانات مثل (سد اتاورك على نهر الفرات ومشروع بطمان وسد اليسو على نهر دجلة ، في محاولة لاستخدام تقادم الزمن على اعتبار تلك المشاريع وما تقطعه تركيا من مياه حق مكتسب وانها لها الحق في التصرف كما للدول العربية حق التصرف بالنفط.

ترفض تركيا مبدا تقسيم المياه وتطرح فكرة الاستخدام العقلاني للمياه وفقا للدراسات الميدانية لمشاريع الري في الدولة المتشاطئة واعتماد مبدا كفاءة استعمال المياه ، بمعنى اخر ان اراضيها اكثر خصوبة من الاراضي العراقية والسورية فهي لها الحق في استثمار المياه باعتبار انها ذات جدوى اقتصادية.

كذلك تسند تركيا على نظرية هارمون القائلة بمبدأ السيادة المطلقة لدول المجرى المائي والتصرف كيف ما يشاء بالجزء الواقع ضمن اراضيها ، وبذلك فان ما يصل العراق من مياه هو تفضيل من الجانب التركي ، اما تداعيات سياسة تركيا المائية على العراق فتتمثل بالنقص الحاصل في حجم المياه المخصصة للشرب ومياه الزراعة ، مما اثر سلبا على الانتاج الحيواني والزراعي ، وبالتالي تدفع بالعراق الى السوق الخارجي لتغطية النقص الحاصل في الموارد الغذائية والزراعية ، فضلا ان استخدام المياه كورقة ضغط لتحقيق اهداف سياسية وامنية.

2) السياسات المائية الايرانية[1]:

تمثل الايرادات المائية القادمة من ايران للعراق حوالي 35% من معدل الواردات والبالغة تاريخيا حوالي 70 مليار متر مكعب وتتنوع تلك الايرادات ما بين منابع المياه الكبرى وروافدهما مثل نهر الزاب الاسفل المغذي لسد دوكان ويصب بنهر دجلة وكذلك الانهار ومجاري السيول الموسمية لاسيما في محافظة واسط جنوب مدينة الكوت ومحافظة ميسان واشهرهما نهر الطيب ودوريج بالإضافة الى مياه النهرين الكبيرين نهر كارون ونهر كرخة وكذلك مياه شط العرب الذي يتكون من الانهار الاربعة (دجلة والفرات وكرخة وكروان) ظهرت المشكلات المائية بين البلدين خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي

1 – ينظر حسن عادل ,ازمة المياه في العراق : رؤية لحل المشكلات بين الدول المتشاطئة , مركز البيان للدراسات والتخطيط ,2021.

عندما قامت ايران بتحويل مجرى عدد من روافد نهر دجلة والفرات لداخل اراضيها واقامة العديد من المشاريع الحديثة التي اقامتها ايران على مجاري الانهار المشتركة والتي الحقت بالعراق خسائر فادحة فعلى سبيل المثال كانت مياه نهر الكارون تصل العراق بكمية تتراوح ما بين (12–15) مليار متر مكعب في السنة اصبح نسبة تدفق هذا النهر صفر في معظم الاحيان.

ان لسياسة ايران المائية تداعيات خطيرة على الامن المائي في العراق، بعد ان اخذت كميات الموارد المائية الواردة منها في التراجع بنسبة تتراوح ما بين 60 الى 70%، وشهدت المناطق الشرقية من العراق جفافا غير مسبوق وانتشار للكثبان الرملية واتساع مساحات التصحر ،وتعثر في توليد الطاقة الكهرومائية التي تعتمد على سدي دوكان ودربندخان ، كما تأثر الاقتصاد الزراعي العراقي الذي يعد اساس الامن الغذائي فبسبب سياسات السدود وتحويل مجرى الانهار التي تمارسها ايران ساهمت في تقليل نسبة الاراضي الزراعية وبحسب البيانات الفنية التي اخرجتها وزارة الموارد المائية العراقية فان مقدار المساحات الزراعية المدمرة تقدر (62500) هكتار مما اضطر الكثير من السكان الى الهجرة كونهم يعتمدون على الزراعة وتربية المواشي فضلا عن التداعيات الصناعية والكهربائية وغيرها.

رابعاً: دور السياسات المائية في حماية الامن المائي العراقي المعالجات والممكنات

يتطلب حماية الامن المائي اعتماد سياسات حكومية مائية تضمن تحقيق الاستقرار والكفاية المائية فضلا عن تنمية مائية ، نابعة من تقييم حقيقي وموضوعي لأبرز المخاطر على الامن المائي في العراق ، وطرح نماذج حلول فاعلة ، وكذلك العمل عل تكاثف الجهود واشراك مختلف القطاعات والاطراف المعنية لأجل تجاوز الازمة الراهنة ، لذا فان البحث سيتطرق في هذا المحور الى طرح ابرز مقترحات الحلول على المستويين الداخلي والخارجي .

1 – الممكنات الداخلية للحفاظ على الامن المائي:

أ. **حوكمة المياه (الادارة المتكاملة للموارد المائية)[1]:** ويشير واقع الموارد المائية في العراق الى ضرورة اتباع الاساليب الحديثة في ادارة تلك الموارد ، اذ وبعد المشكلات التي باتت تهدد الامن

[1] – تعرف حوكمة المياة بانها مجموعة من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية الملائمة لتطوير وادارة الموارد المائية وتقديم خدمات مائية على مختلف المستويات , ويعد مصطلح حوكمة المياه من المفاهيم الحديثة التي برزت خلال العقد الاخير من

المائي العراقي اصبحت الحوكمة المائية ضرورة وليست خيارا لإجل تحقيق تنمية مائية عن طريق تحسين الاداء المؤسسي لقطاع المياه حيث تهدف الى حوكمة المياه الى تنمية الموارد المائية عن اشراك القطاع الخاص والذي يمثل طرف من اطراف الحوكمة عبر تشجيع الاستثمارات لغرض تخفيف من الاعباء الملقاة على عاتق الحكومة وكذلك تهدف الحوكمة الى التخفيف من التعقيدات البيروقراطية في اتخاذ القرار المتعلق بالمؤسسات وتحسين من قدرتها على الابتكار والمنافسة وجذب الاستثمارات كل ذلك يسهم في رفع كفاءة قطاع المياه وتحقيق متطلبات المستهلك.

ب. **الترشيد والحد من الهدر:** يتسبب الهدر الحاصل في الموارد المائية فضلا عن زيادة الطلب عليها الى ضياع كميات كبيرة من المياه وبشكل مستمر الامر الذي يستوجب وضع سياسات تسهم في الحد من ذلك الهدر وترشيد استعمالاته وتشمل هذا السياسات التالي[1]:

1) التعامل مع المياه على انها سلعة اقتصادية خاضعة لقانون العرض والطلب ولها قيمتها لذا لابد على المعنين في القطاع المائي وضع سياسة الجباية (تسعيرة المياه) وتكون بحسب طبيعة الكميات المستهلكة الامر الذي يجعل الفرد يشعر بقيمة المياه كذلك يضمن الحد من الهدر الكبير.

2) الحد من حالة التبخر :يؤدي التبخر الى ضياع كميات كبيرة من المياه خاصة في المناطق الجافة وشبة الجافة نتيجة لارتفاع درجات الحرارة الامر الذي يستوجب وضع حلول ناجعة للحد من ضياع كميات كبيرة من المياه ويكون ذلك من خلال تقنيات الاغطية والحواجز والتي تستخدم في مياه الامطار كذلك استعمال وسائل كسر حدة الرياح او استعمال المواد العائمة لها خواص عكس اشعة الشمس.

القرن الماضي , وتزايدت اهميتة مع تبني المؤتمر العالمي الثاني للمياه والذي عقد في لاهاي الهولندية العام 2000 , لفرضية ان المشكلة ليست في ندرة المياه وحدها انما في نمط الادارة المتبعة في مؤسسات الدولة المسؤولة عن ادارة الموارد المائية لذا لابد من الانتقال الى نمط اكثر حداثة وتطور حيث تشمل حوكمة المياه الاليات والعمليات والمؤسسات التي تسمح لاصحاب المصلحة بما فيها المواطنون التدخل لايجاد حل لازمة المياه كما تشمل على خيارات سياسية لموازنة المصالح المتنافسة حول من هو المخول بتادية خدمات وكيفية تقديمها وكذلك قرارات حماية الموارد المائية خاصة في مناطق تتسم بوجود تنافس حولها , ينظر محمد صبري ابراهيم, مصدر سبق ذكره , ص198.

1 – رعد رحيم العزاوي وقيس ياسين خلف , الطرق والتقنيات المستخدمة في حفظ وزيادة الموارد المائية في العراق , مجلة ديالى ,العدد 66, 2015,ص221وكذلك ينظر لورنس يحيى صالح وعمار صلاح محمد ,استراتيجية التنمية المستدامه للموارد المائية في القطاع الزراعي في العراق بعد العام 2003 ,مجلة الادارة والاقتصاد ,المجلد الثاني , العدد 12, 2018.

3) الزراعة المحمية : يمكن تقليل من صرف الماء عن طريق استخدام الزراعة المحمية ويتم ذلك عن طريق انتاج المحاصيل في بيئة حافظة لبخار الماء على الرغم من التكلفة العالية لكن يمكن الاستفادة منها في تقليل كميات المياه المستخدمة في انتاج المحاصيل .

4) رفع كفاءة الري: ان رفع كفاءة المشاريع الاروائية هو اجراء اصطلاحي حقيقي يستهدف الحد من هدر المياه وتقليل من حجم الخطر ويأتي ذلك من خلال زيادة كفاءة الري واجراء تطوير تدريجي لطرق الري المعمول بها في العراق لتنتقل المشاريع الاروائية من طريقة الري السطحي غير المسيطر عليه وذي كفاءة واطية الى تنفيذ وتشغيل انظمة اروائية ذات نظام متطور واقتصادي يعمل على التقليل من حجم المياه المهدورة مثل نظام الري بالرش والري بالتنقيط وفق ما يعرف بالتقسيم الزراعي البيئي الذي يراعي خصوصية الاراضي الزراعية والمحصول وكذلك العمل على رفع وعي الفلاحين او المزارعين من خلال اقامة ورش وندوات توعوية وتطويرية من اجل ان يكون تنظيم المياه اكثر ملائمة ويتماشى مع مبتغى الوزارة. وكذلك وضع خطة للري والبزل سنويا كل هذه الاجراءات تستهدف ضمان استدامة الموارد المائية بعيدا عن الهدر .

5) زيادة الوعي لدى الافراد بأهمية الموارد المائية وخطورة الوضع المائي في العراق عبر تكثيف دور الاعلام فضلا عن اشراك منظمات المجتمع الدولي لزيادة الوعي للأفراد في كيفية الاستخدام العقلاني للمياه بالإضافة الى صياغة تشريعات تجرم فيها المخالفات الحاصلة على الانهر والمنشات المائية .

ج. نظام الاحصاد المائي:

تعد الامطار واحدة من اهم المصادر المائية الطبيعية خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة لذا فهي تعد مصدر مائي مهم يمكن الاستفادة منه في تنمية الموارد المائية واضافة مصدر اخر للمياه بدلا من ترك تلك الموارد تذهب سدى كما يعد حالة ضرورية باعتباره مصدر للري التكميلي ولغرض سد النقص الحاصل في الموارد المائية المستخدمة في الزراعة كما لها عدد من الجوانب الايجابية الاخرى مثل الحد من انجراف التربة والحد من اثار الفيضانات على المزارع والقرى وتحسين تغذية المياه الجوفية عن طريق الرشح من السدود الترشيحية والتقليل من اثار الجفاف والحد من التلوث وغيرها من الفوائد

الاخرى كما تتنوع الوسائل او تقنيات حصاد المياه ما بين تقنيات حصاد مياه الامطار وتقنيات حصاد مياه الفيضانات[1].

د. الاستفادة من المصادر الغير تقليدية[2]:

نظرا للازمة المائية الراهنة التي اقلت بضلالها على العراق بان من الضروري التفكير وبشكل جدي في البحث عن مصادر اخرى يمكن الاستفادة من سد النقص الحاصل في الموارد المائية لذا يمكن الاستفادة من مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي حيث يشهد العراق زيادة كميات كبيرة من مياه الصرف الزراعي والصحي بسبب التوسع الحضري الحاصل فعلى مستوى الاستفادة من مياه الصرف الزراعي فبسبب ارتفاع نسبة الملوحة والتغدق في التربة عملت الحكومة على اجراء مجموعة من الخطط لغرض التقليل من تلك الملوحة فعملت شبكة واسعة من المصبات والمبازل وغيرها من المشاريع الاروائية لغرض نقل مياه الصرف الزراعي ، ويعد مشروع المصب العام احدى تلك المشروعات ، والذي يمتد من شمال بغداد الى شط البصرة حيث يمكن الاستفادة من تلك المياه بطريقتين يمكن الاستفادة منها في غسل التربة الملحية ثم غسلها بمياه الري بعد ذلك فان ذلك يوفر 20% من المياه الصالحة .

ويمكن الاستفادة من مياه المصب العام في الزراعة مع الاخذ بنظر الاعتبار نوع التربة والظرف الهندسي للأراضي وغيرها من التفاصيل .

اما على مستوى الاستفادة من مياه الصرف الصحي حيث يمكن معالجة المياه المستخدمة للأغراض المنزلية والصناعية كذلك يمكن الاستفادة من المياه الثقيلة بدلا من طرحها في مياه دجله والفرات .

2- الحلول على المستوى الخارجي:

تعد مشكلة المياه في العراق مشكلة مركبة فهي ليست قاصرة على القضايا الداخلية المتمثلة بالجوانب التنظيمية وسوء الاستخدام وغيرها انما ايضا لها ابعاد خارجية المتعلقة بسياسة الدول الجوار لذا لابد من تحركات وحلول على المستوى الخارجي وهذا يتمثل بالاتي:

---

1 – تعرف تقنيات حصاد المياه بانه تجميع الجريان السطحي الناتج عن الهطولات المطرية للاستفادة منه لاحقا في اغراض الزراعة او في توفير مياه الشرب للانسان او الحيوان وكذلك في تغذية المياه الجوفية وغيرها من الاستخدامات الاخرى وذلك بعد دراسة متانية للبيئة المحيطة والوعي التام بالعواقب المترتبة على النجاح او فشل هذا المشروع .

2 – رعد رحيم العزاوي , مصدر سبق ذكره ,ص 224.

أ. الوسائل الدبلوماسية (الدبلوماسية المائية)[1] :

لأجل تخفيف من حدة الازمة المائية بعد قطع الدول المجاورة (تركيا وايران) من حصة العراق المائية يمكن اعتماد الدبلوماسية المائية ، عبر توظيف صانع القرار العراقي الوسائل الدبلوماسية الفعالة وان تكون دبلوماسية استباقية معززة من خلال تشكيل لجان ثنائية او متعددة الاطراف والتخصصات لمتابعة قضية المياه والسعي الى ادارة الموارد المائية وتعزيز الشراكات الثنائية مع الدول المعنية ولان وظيفة الدبلوماسية هي حل الخلافات وتجنب الوصول الى الصراع لكن يجب على التحركات الدبلوماسية ان تراعي مسائل معينة وان لاتغفل عنها مثل عدم الضرر بحصة الدولة المتشاطئة ، وكذلك وجوب احترام الحقوق المكتسبة الناجمة عن الاستخدامات القائمة لمياه الانهر الدولية ، وجوب احترام الحقوق المكتسبة الناجمة عن الاستخدامات القائمة لمياه الانهر الدولية عدم جواز قيام احد الدول المتشاطئة باجراء او انشاء على الانهر الابعد اخطار الدول المتشاطئة . ولان وظيفة الدبلوماسية هي حل الخلافات وتجنب الوصول الى الصراع فان تحركات العراق يجب ان تكون مدروسة فعلى سبيل المثال حين تسعى الدول المجاورة الى انشاء سدود يكون هدفها اقتصادي مثل توليد الطاقة الكهرومائية من الانهر الدولية المشتركة ، واحد من الحلول المقترحة ان يقوم العراق بشراء الطاقة من تلك الدول كوسيلة يمكن ان تقلل من هوة الازمة ، كما يمكن استخدام النفط ايضا كوسيلة في زيادة الموارد المائية عبر منح الدول المجاورة النفط بأسعار تفضيلية كما معمول به مع الاردن من شان ذلك يجعل تلك الدول تجلس الى طاولة الحوار مما يسهم في زيادة الموارد المائية العراقية .

ب. الوسائل الاقتصادية:

يمكن استخدام الترابط الاقتصادي بين العراق وكل من تركيا وايران ، وسيلة ضغط على صانع القرار في تلك الدول حيث ان ربط السوق العراقي بالمنتجات الزراعية والصناعية ولو بقدر معين فان ذلك سيولد ضغوط هائلة على صاحب القرار التركي اذ تبقى مصير العديد من المصالح التركية في العراق بمدى ما متوفر لدى الجانب التركي من حرص على مسار علاقاته مع العراق بما في ذلك ملف المياه ،

1 – الدبلوماسية المائية هي استخدام الوسائل السلمية لحل الخلافات والصراعات القائمة بين البلدان حول الموارد المائية المشتركة بهدف حلها وتخفيفها لاجل التعاون وافشاء السلام والاستقرار الدولي والاقليمي, او استخدام المياه كوسيلة لتحسين وتعزيز العلاقات الدولية , ينظر :رمضان حمزة محمد ,الدبلوماسية المائية :حلول مبتكرة , بحث منشور في شبكة العلومات الدولية على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show*art.asp.

على الرغم ما يكلف العراق من خطر يهدد امنه الغذائي باعتبار العراق يعتمد وبشكل كبير على المنتجات الزراعية والغذائية التركية لكنه اقل خطر من التلاعب بالأمن المائي الغذائي العراقي ، لذا وجب على صانع القرار العراقي التنبه بان ربط الاقتصاد التركي بعجلة الاقتصاد العراقي يمكن ان يدار بشكل معكوس وحسن العراق خططه الاقتصادية بالاعتماد على مصادر بديلة بحيث يبقى التعاون الاقتصادي كورقة ضغط يمكن الاستفادة منها في موضوع المياه[1].

ونفس الامر ينطبق على الجانب الايراني حيث يعد العراق احد المصادر لإدخال العملة الصعبة لإيران بعد العقوبات المفروضة عليها حيث وصل حجم التبادل التجاري الى اكثر من 9 مليار دولار في عام 2023، فضلا عن توظيف المشاريع لاستثمارية مع ايران في ملف المياه منها مشروع انشاء مدينتين صناعيتين على الحدود مابين البلدين وكذلك إنشاء خط سكة حديد البصرة– شلمجة.[2]

ج. الوسائل الدولية والقانونية[3]:

تعد المنظمات الدولية وسيلة يمكن اللجوء اليها لغرض معالجة الازمة المائية مع دول الجوار عن طريق تسوية النزاع المائي مع تركيا وايران حيث تهدف المنظمات الدولية الى تحقيق تسويات للنزاعات او للأوضاع التي من شانها تؤدي الى خرق الامن والسلام الدوليين وهذا ما بينه ميثاق الامم المتحدة في المادة الاولى ، ان مقاصد الامم المتحدة حفظ السلم والامن الدوليين ونظرا لما تقوم به تركيا وايران من اضرار كبيرة للأمن المائي العراقي نتيجة بناء السدود وتغير المسارات الطبيعية للروافد فان ذلك سبب

---

1 – سعد جاسم محمد , الامن المائي العراقي بين مفاهيم السياسية المائية وادارة العلاقات الاقتصادية الخارجية , كلية المامون ,العدد 32 , 2018,ص102.

2 – قال تصريح رئيس غرفة التجارة الايرانية (يحيى آل إسحاق) ان اتفاقية انشاء مشروع خط سكة حديد البصرة شلامجة اذا دخلت حيز التنفيذ، فسيتم توفير مجال كبير لعبور البضائع وسيؤدي الى تطوير العلاقات بين البلدين ، واضاف ايضا هناك مشروع لانشاء مدينتين صناعيتين على الحدود بين العراق وايران , يمكن من خلاله تطوير الاستثمار المشترك بين البلدين الجارين , فضلا عن مساهمة المشروع في تنمية العلاقات والتعاون الاقتصادي ، مضيفا الى ان السوق العراقي هو ثاني سوق شريك مع ايران بعد الصين , مذكرا ان العراق وايران لديهم تجربة تبادل تجاري سابقة وصلت الى 14 مليار دولار لكن الهدف الوصول الى 20 مليار دولار, ينظر حجم التجارة بين إيران والعراق يزيد بنسبة 20% في العام الإيراني : متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:

https://sputnikarabic.ae.

3 – سلوى احمد ميدان ومحمد سليم محمد , اشكالية ازمة المياة المشتركة بين العراق ودول الجوار , مجلة الكوفة القانونية والعلوم السياسية , العدد 46, 2020,ص17.

ضررا كبيرا للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وهذا ما يتعارض مع مقاصد الامم المتحدة لذا على الحكومة العراقية وجهازها الخارجي تنبيه الجمعية العامة للأمم المتحدة بان ما تقوم به تركيا وايران من شانه ان يولد نزاع يهدد السلم الدولي او يمكن عرض ذلك على مجلس الامن الدولي في حال عجزت الدول حل نزاعهما بالطرق السلمية او بناء على تنبيه احد اعضاء مجلس الامن بوجود نزاع عراقي –تركي او عراقي –ايراني ، او يمكن للعراق تنبيه مجلس الامن على ذلك كما يمكن الاتفاق بين الاطراف عرض النزاع على مجلس الامن فان مجلس الامن يوصي بحل النزاع وبالطرق السلمية او يوصي بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية .

اما من حيث الاجراءات القانونية فان بإمكان العراق اللجوء الى الوسائل القضائية لمعالجة تلك الازمة في حال عجزت الوسائل الدبلوماسية ويمكن للعراق ان يختار الطريقة القضائية المناسبة ، التحكم او المحاكم الدولية والشئ المتميز بالرسائل القضائية انها ملزمة للأطراف المتنازعة .

- **الخاتمة والاستنتاج:**

تعد الموارد المائية واحدة من ابرز مرتكزات الامن الوطني للدولة كونها العامل الذي يتوقف عليه حياه الامم والشعوب فضلا عن كونها عامل استراتيجي يضاف الى قوة الدولة نظرا لخصائصه السياسة والاقتصادية لذا فان العراق يواجه خطرا حقيقيا في امنه المائي والغذائي بسبب النقص الحاصل في الموارد المائية والذي يعزو بذلك الى غياب الادارة الرشيدة والكفؤة فضلا عن وقوع العراق ضمن دول المصب الامر الذي يجعله تحت رحمة دول المنبع وهذا ما لمسناه من سياسات دول الجوار وكيف اضرت بأمن العراقي المائي لذا اوجب على الحكومة العراقية اتخاذ خطوات حقيقية وفعالة قادرة على تامين احتياجات العراق من المياه خلال الفترة القادمة .

- **التوصيات:**

1- وضع استراتيجية شاملة وموضوعية تهدف الى معالجة الهدر الحاصل في المياه عبر ترشيد الاستهلاك وايقاف التجاوزات الحاصلة على الانهر.
2- ضرورة توعية المجتمع بخطورة نقص المياه مع الشروع بحملات تثقيفية تهدف الى رفع وعي الافراد بأهمية الترشيد والحد من الاسراف.
3- ضرورة القيام بإصلاح مؤسسي لقطاع المياه في العراق عبر حوكمة الادارة المائية.

4- القيام بسياسة تنموية تهدف الى معالجة النقص الحاصل في الموارد المائية عبر سياسة حصاد المياه وكذلك الاستعانة بالمصادر غير التقليدية من مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي.

5- اتخاذ خطوات فعالة على المستوى الخارجي تهدف الى ايقاف التجاوزات الحاصلة باستخدام الوسائل الدبلوماسية والقانونية.

6- عقد اتفاقية لمشاريع إستراتيجية تعجل من تدفق المياه الى العراق يصب في المصالح الاستثمارية لدول المنبع، مثل اتفاقيات في مجال لاستثمار الزراعي والصناعي والسكني وغيرها من الاتفاقية.

7- اقامة سدود مائية في مناطق جنوب العراق سيما في منطقة شط العرب مع ايجاد الحلول لمعالجة التأثيرات السلبية في حالة اقامت تلك السدود.

- **قائمة المصادر :**

- Ammar H. Kamel and Ahmed S. Mohammed، Determination Of Water Harvesting Regions In Iraqi Western Desert Using Gis System، Iraqi Journal of Desert Studies Vol-2، No.2، AL-Anbar of University، 2010.
- Abdul Qadir Abdul Hafez Al-Sheikhly، Environmental Security، Center for Research and Studies، King Fahd Security College، Bala، Riyadh، 2010.
- d. Abdel Moneim Al-Mashat، Egyptian National Security after the Revolution، June 30، International Policy Journal، Issue 269، 2018.
- Saad Jassim Muhammad، Iraqi water security between the concepts of water policy and the management of foreign economic relations، Al-Mamoun College Journal، Issue 32، for the year 2018.
- Dr. Ahmed Jassem Ibrahim Al-Shammari، Turkey's water policy and its repercussions on the Arab regional neighboring countries (Syria-Iraq)، Babel Center for Civilization and Historical Studies، Issue 10، Volume 2، 2020.

- Salwa Ahmed Midan and Muhammad Salim Muhammad، The problem of the common water crisis between Iraq and neighboring countries، Kufa Journal of Legal and Political Science، Issue 46، 2020.
- Raad Rahim Al-Azzawi and Qais Yassin Khalaf، Methods and techniques used to preserve and increase water resources in Iraq، Diyala Magazine، Issue 66، 2015
- Rafah Muhanna Muhammad، The Impact of Climate Balances on Determining the Water Needs of Some Crop Samples in Al-Muthanna Governorate، Al-Ustadh Journal of Social and Human Sciences، Volume 61، Issue 1، Year 2022.
- General Directorate of water Resources management ، water control center، Tigris River D/S Barrage ، 2006.
- Monther Khaddam، Arab Water Security: Reality and Challenges، Beirut: Center for Arab Unity Studies، 2001.
- Mishkan Muhammad Al-Awar، "The Water Security Industry...A Point of View"، a research paper presented to the Water Security Symposium، Dubai، 02/14/2008، United Arab Emirates: Center for Research and Studies at the Dubai Police Academy، 2008.
- Muhammad Sabri Ibrahim، Water policy in Iraq and its implications for sustainable development after 2003، PhD thesis، University of Baghdad - College of Political Science، 2014.
- Muhammed Eid Kelis and Ibrahim Muhammed Adam، Ethiopian Water Policy and its Impact on the States of Sudan and Egypt: A Case Study of the Renaissance Dam، Journal of African Studies، Volume 3، Issue 7، 2019، Algeria.

- Muhammad Badawi Hussein and others، the water crisis and its relationship to achieving agricultural development in Iraq، Journal of Economics and Aryan Sciences، Volume 25، Issue 114، College of Administration and Economics، University of Baghdad، 2019.
- Lawrence Yahya Saleh and Ammar Salah Muhammad، The strategy for sustainable development of water resources in the agricultural sector in Iraq after the year 2003، Journal of Administration and Economics، Volume Two، Issue 12، 2018.
- Zain al-Din Abdul Maqsud Ghoneimi، Alternative Energy and the National Security System of the State of Kuwait and the Arab Gulf Countries: An Analytical and Evaluation Study: The Kuwaiti Research and Studies Center، Kuwait، 2008.
- Hisham bin Hamid، The necessity of agricultural water governance to achieve food security، The Eighth International Conference on Water Resources، Istanbul، October 2015.
- Hassan Adel، The Water Crisis in Iraq: A Vision to Solve Problems Among the Riparian Countries، Al-Bayan Center for Studies and Planning، 2021.
- GLOSSARY OF SHARED WATER RESOURCES، United Nations Economic and social commission for western Asia.
- World Bank، Development and Environment، Report on World Development for the year 1992، No. 2661، World Bank، Washington، DC، 1993.
- Water Resources Report for the year 2018، Directorate of Agricultural Statistics، Central Statistical Organization، Ministry of Planning، Republic of Iraq، 2018.